الهضبة، خصوصاً وأن هذا المنصب مرتبط بصورة مباشرة باللجنة الوزارية لشؤون الأمن. ويشغل حالياً هذا المنصب يهودا رؤوبين، بقرار صادر عن وزير الداخلية.

ـ تبني المجلس الصهيوني للقرى الدرزية، بهدف تشجيع الأشخاص الذين استلموا بطاقات الهوية الاسرائيلية.

رابعاً ـ مشاريع تطبيق القانون الاسرائيلي على الجولان: إرتبطت المشاريع التي اقترحت لتطبيق القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية، بالموقف الاسرائيلي من الهضبة ومواطنيها، وجوهر هذا الموقف التأكيد على عدم الانسحاب من الهضبة المحتلة. وبناء عليه، قدم إلى سكرتارية الكنيست، بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٠، إقتراحان يتضمنان: «تطبيق القانون الاسرائيلي» على الهضبة السورية. المشروع الأول، قدم عن طريق أعضاء ما يسمى بـ«لوبي الجولان» في الكنيست، والمشكل من كتل حيروت، والمفدال. والمشروع الثاني، قدم من قبل غيئولاه كوهين، وموشي شامير (هتحياه). وقد جاء في اقتراح مشروع كوهين وشامير، «انه في اليوم الذي سيطبق فيه هذا القانون... ستلحق هضبة الجولان بدولة اسرائيل، وسيسري عليها القضاء، والقانون والادارة، المتبعة في دولة اسرائيل»[٣٢]. وقد أثار المشروعان المقدمان للكنيست جدلاً كبيراً، خلال جلسة المناقشة وبعدها، إلى أن أسفرت جلسات الكنيست المتعددة عن رفضها للمشروعين، وأحالتهما إلى الحكومة، التي حسمت الموضوع، بصورة مرحلية، في ٢٢/١٢/١٩٨٠، وسحبت تأييدها «لقانون الجولان». ومن خلال تفحص مواقف القوى والأحزاب الاسرائيلية من هذا المشروع، يتضح أن الجدل الكبير، الذي أثير بشأنه، لم يكن متعلقاً بجوهر المشروع، حيث أن هذه المسألة تحظى بتأييد جميع الأحزاب الصهيونية، وإنما الجدل قد أثير حول مسألة «التوقيت»؛ حيث اعتبرت بعض القوى، ومن ضمنها المعراخ، أن الوقت غير ملائم لفرض قانون الجولان حالياً، وذلك حتى لا تزداد عزلة اسرائيل من دون مبرر، بينما اعتبرت القوى السياسية المؤيدة للمشروع أن مسألة «التوقيت» ليست ذات أهمية، وعبر مئير برالي في صحيفة دافار عن موقف هذه القوى بقوله: «إن التوقيت، لا يشكل خطراً على مسار المفاوضات مع مصر»، وأعطى مثلاً على رأيه، قانون القدس والموقف المصري منه حيث قال: بعد ذلك [تطبيق القانون] سار كل شيء حسب ما كان مخططاً له في اتفاقات كامب ديفيد...[٣٣].

أما عضو الكنيست موشي شامير، فقد اتهم الحكومة بقوله: «إنها ضد القانون، بحجة التوقيت، وان كل من يقول ان هذا الوقت ليس مناسباً يكون قد فقد الشعور بصهيونيته».وأضاف: «ينبغي تطبيق القانون الاسرائيلي فوراً على هضبة الجولان»[٣٤].

وبغض النظر عن مصير المشاريع التي قدمت للكنيست فإن جميع الأحزاب الصهيونية متفقة على ضم الهضبة السورية، فالحكومة الاسرائيلية ليست بحاجة الآن إلى «قانون شكلي» يزيد من متاعب الحكومة الأمنية في الجولان، من خلال النهوض الوطني المتزايد، كما انها ليست بحاجة إلى زيادة عزلتها على الصعيد الخارجي. لذلك فقد فضلت الحكومة الاسرائيلية راهناً، أن تؤجل إقرار المشروع، ريثما تستكمل خطواتها العملية في